

إسرائيل تخادع أوباما

حازم مبيضين

مؤكد أنه حان وقت الانتقال إلى بحث قضايا الوضع النهائي في الشرق الأوسط، والابتعاد عن الحلول المؤقتة، أو القبول بخطوات هامشية تحاول إسرائيل من خلالها تر المرماد في العيون، ويبدو أنها تتجح في ذلك، وإلا فما الذي يدعو الرئيس الأميركي براك أوباما، لحث الدول العربية على اتخاذ خطوات إيجابية تجاه الدولة العبرية، لجرد أنها أزالت بعض حواجزها العسكرية في مناطق السلطة الفلسطينية، وأن هناك بوادر تراجع للمعارضة الإسرائيلية لتجميد المستوطنات، في ضوء حديث عن تجميد الإعلان عن مناقصات جديدة لبناء الوحدات السكنية مدة لا تتجاوز الأربعة شهور، وإذا كان الانخراط الأميركي في البحث عن سلام دائم وعادل في هذه المنطقة من العالم يتوقف عند انتظار خطوات إسرائيلية استعراضية، ليطالب العرب بالتنازل عن الورقة الأخيرة في أيديهم، فإن خيبة الأمل كبيرة في الدور الأميركي المنشود.

ليس أمام العرب غير التمسك بمبادرة السلام التي خطفت بإجماعهم، وهي أكثر من مبادرة حسن نية، لأنها تعرض طبيعياً شاملاً للعلاقات، مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهي تؤكد أن الاستيطان هو العنقبة الأكبر في مسيرة السلام، ولن تكون خطوات السماح بعبور طائرات إسرائيل المدنية في المجال الجوي للدول العربية، أو فتح ممرات تجارية إسرائيلية في عواصمها، أكثر أهمية وتأثيراً من المبادرة الشاملة، التي ترتب على إسرائيل استحقاقاً ترفض قبوله أو تنفيذه، والمؤكد أن فكرة واشنطن خطوة بخطوة التي تتبناها الإدارة الأميركية هذه حمل الأمل أن تكون مجدية، لأن المطلوب من واشنطن عملياً، هو حمل الأطراف المتفاوضة على الخوض في المسائل الرئيسية كالتقسيم والدولة الفلسطينية واللاجئين.

معلوم أن قضايا الوضع النهائي للقدس، وترسيم حدود الدولة الفلسطينية، وحق اللاجئين بالعودة أو التعويض ليست سهلة، لكن المؤكد أن التفاوض الجاد في حال توفر حسن النية كفيلاً بحلها، لكن الواضح أن قادة اليمين الفلسطينيين راديكاليون بسبب تمسكهم بالقدس وحق العودة وإزالة الكتل الاستيطانية، ويتهمونهم بالتسبب في هوة لا يمكن جسرهما، وأنه بناءً على هذا الفهم وهذه الثقافة، فإن إسرائيل ستعامل بما يملئه الواقع ومعنى تحسين الترتيبات الأمنية والأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، وسيكون ذلك أقصى ما تستطيع تقديمه في السنوات القادمة، وهذه بالتأكيد وصفة لانطلاق موجة جديدة من العنف يتلقاها المنتشون لتكون بداية لدوامه جديدة من القتل المتبادل بين العرب واليهود.

سنظل ندور في حلقة مفرغة تبدأ باسئراط الفلسطينيين وقف الاستيطان للعودة إلى مائدة التفاوض، واشتراط الإسرائيليون اتخاذ الدول العربية خطوات تطبيع تسميها إيجابية لتجميد - وليس لوقف - الاستيطان، واشتراط الدول العربية انطلاق عملية التفاوض المباشر لتقوم بدور أكثر نشاطاً في دعم العملية السلمية، وهي تطالب واشنطن بإعلان رؤيتها الشكل النهائي للتسوية، ويرتب كل ذلك على الفلسطينيين اجتراح الحلول لمعضلة انقلاب غزة، الذي أضعف موقف المفاوضات الفلسطيني وحشره في زاوية الموقف الإسرائيلي القائل إنه لا يوجد شريك فلسطيني، رغم أنه موجود ممثلاً بالسلطة الفلسطينية، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يعترف العالم بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

مطلوب أن يتفهم أوباما أن العرب قدموا أقصى ما يمكن من تنازلات وأن حل الدولتين يعتبر في نظر الكثيرين تنازلاً لا يمكن تناوجه، وأنه إن رغبت واشنطن في دعم سلام الشرق الأوسط كما تؤكد الإدارة الديمقراطية فإنها مدعوة للضغط على حليفتها العبرية للقبول علناً بهذا الحل والجلوس إلى مائدة التفاوض لوضع موضع التنفيذ.

الجزائر / اف بـ

وإضافة الرئيس الجزائري في الخطاب الذي جاء في اليوم الوطني للمجاهد ان الهدف هو توفير شروط التنمية. وأكد بوتفليقة على أهمية "إعطاء الفرص إلى الذين غرر بهم ممن ضلت بهم السبل وتفرقت بين شريعة ديننا الحنيف وبين العناصر المرتزقة المأجورة التي تحترف الجريمة المنظمة والقتل العشوائي والتدمير الشامل للمجتمع الجزائري لأغراض متشوهة وبنية".

وإضافة ان الدولة اتاحت لهذه "الفئة الضالة الأبال" فرصاً سانحة للعودة إلى جادة الصواب وإلى احضان الشعب والاستفادة من اجراءات الوتام

صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة انه مصمم على مواصلة "إجراءات المصالحة الوطنية" وسياسة "مد اليد" للاسلاميين المسلحين ليعدوا مقابل الغفو عنهم، مؤكداً تصميمه على مواصلة مكافحة الارهاب الذي "انحسر".

وشدد بوتفليقة في خطاب بثته وكالة الأنباء الجزائرية الخميس على ضرورة "الاستمرار في الإبقاء على إجراءات المصالحة الوطنية كاحدى مرتكزات بناء السلم والاستقرار في البلاد".

محاكمة أعضاء "خلية حزب الله" تبدأ غداً أمام محكمة طوارئ



القاهرة / اف بـ

تبدأ محكمة أمن الدولة العليا-طوارئ الأحد المقبل النظر في القضية المعروفة باسم "خلية حزب الله" في مصر المتهم فيها ٢٦ شخصاً، من بينهم لبنانيان وخمسة فلسطينيين و١٩ مصرياً، بالتخطيط للقيام بـ "أعمال إرهابية" ضد سفن في قناة السويس وضد سياح اجانب وبتفريب "أشخاص وبضائع إلى قطاع غزة".

وأعلن النائب العام المصري عبد المجيد محمود في ٢٦ تموز الماضي ان التهم الموجهة الى هؤلاء تشمل "التخطيط لاغتيالات والتآمر لحساب منظمة إرهابية (حزب الله) بغية تنفيذ اعتداءات وحيازات اسلحة بشكل غير مشروع".

وقال المحامي عبد المنعم عبد المقصود الذي يتولى الدفاع عن عدد من المتهمين لوكالة فرانس برس ان بعض الواردة اسمائهم في قرار الاتهام وخصوصاً المتهم الثاني اللبناني محمد يوسف احمد منصور المعروف باسمه الحركي سامي شهاب، اقروا في التحقيقات امام النيابة بانهم خططوا في مرحلة اولى للقيام بعمليات تستهدف السياح الاسرائيليين في سيناء رداً على اغتيال عماد مغنية، ولكن تعليمات صدرت لهم بعد ذلك من قيادة حزب الله بالامتناع عن القيام بهذه العمليات.

واعتقل القيادي في حزب الله عماد مغنية في ١٢ شباط ٢٠٠٨ في دمشق في تفجير سيارة مفخخة، واتهم حزب الله اسرائيل باغتياله وتوعد بالرد على مقتله.

وعلى خلفية التحقيقات في هذه القضية على ما يبدو، دعا مكتب مكافحة الارهاب الاسرائيلي في بيان اصدره الاسبوع الماضي السياح الاسرائيليين الى تجنب سيناء المصرية لاحتمال تعرضهم لهجمات حزب الله.

وتكره البيان الاسرائيلي ان "حزب الله ما زال يتهم اسرائيل بقتل عماد مغنية وذلك يزيد من مخاطر وقوع اعتداءات تستهدف جماعة الاخوان المسلمين "لديها اتصالات مع الإبلاغ عن خلية كبيرة من حزب الله مؤخرا في سيناء".

وأضاف المحامي عبد المقصود ان المتهمين

أكدوا كذلك في التحقيقات ان "هدفهم الوحيد كان تقديم المساعدة للفلسطينيين في قطاع غزة وانهم لم يستهدفوا القيام بعمليات عدائية ضد مصر".

وأوضح ان السلطات الامنية المصرية تقول ان خمسة من المتهمين في قضية خلية حزب الله ينتمون الى الاخوان المسلمين، مؤكدا انهم كانوا اعضاء في الجماعة في السابق.

ولكنهم خرجوا منها في السنوات الاخيرة. وقال الرئيس المصري في مقابلة مع شبكة سي بي اس الاميركية الاثنى الماضي ان خططوا للقيام بعمليات رصد لحركة النقل في قناة السويس، ان كانوا يفكرون في القيام بعمليات ضد سفن اسرائيلية لدي مرورها في هذا المر الملاحي ولكنهم صرفوا النظر عن

الشرطة الاسرائيلية ترفض محاكمة مستوطنين اعتدوا على الفلسطينيين

القدس / الوكالات

اعلن مصدر في الشرطة الاسرائيلية امس الجمعة ان هذه الاخيرة رفضت محاكمة مستوطنين اوقوا في ٢٠٠٨ بعد ان ظهروا في شريط مصور وهم يتعرضون لرعاية فلسطينيين في الضفة الغربية بالشرب، وذلك "لعدم كفاية الأدلة". واستدعي للتحقيق في القضية اربعة مستوطنين من بينهم قاصر، يعيشون في احدى مستوطنات الخليل (جنوب الضفة الغربية). واصبح الحادث علنيا حين نشرت قناة ال بي بي سي شريطا مصورا يظهر مستوطنين مقنعين وهو يضربون بالعصى رعاة فلسطينيين.

بوتفليقة يمد يده الى الاسلاميين المسلحين مجددا

المدني والمصالحة الوطنية. وأكد ان الدولة "ما تزال على عهدها من منطلق قناعات الشعب الدينية ومسؤولياته التاريخية وخياراته الاستراتيجية".

وقال بوتفليقة ان الدولة تملك في الوقت نفسه الإرادة الصلبة والقوة الكافية للتصدي وجزم لكافة الذين خرجوا عن صفوف الامة ورفضوا اليد التي امتدت اليهم بالصفح الجميل وانكروا عليها حقها في الحياة والعيش بامان والتزوما جانب المعصية ورايطوا في بؤر الجريمة".

ورأى ان "الارهاب الاعمى الذي يقتل باسم الاسلام معتداً بالتكفير منهجا والتدمير اسلوبا والترويع والتقتيل هوايه هو بلا اخلاق منعدم



عن صحيفة الأهرام المصرية

الغالبية السنية، وايران ذات الغالبية الشيعية التي تدعم حزب الله. واتهم وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط ايران بانها "استخدمت حزب الله للتواجد في الارض المصرية".

وسيحاكم المتهمون ال ٢٦ امام محكمة امن الدولة العليا-طوارئ التي انشئت بموجب قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٨١. ويعتبر حكم هذه المحكمة نافذا مبرما ولا يقبل اي طريق من طرق المراجعة.

ويتراس المحكمة القاضي محمد عبد السلام جمعة الذي سبق له ان اصدر عدة احكام في قضايا سياسية من بينها قضية الناشط الحقوقي سعد الدين ابراهيم (٢٠٠١) وقضية المعارض المصري امين نور (٢٠٠٥).

ذلك في ما بعد.

ويحاكم اربعة من المتهمين غيابيا من بينهم المتهم الاول اللبناني محمد قبالن الذي تقول الاجهزة الامنية المصرية وتبشر التحقيقات الى توليه تشكيل هذه الخلية وقيادتها.

وكان الامين العام لحزب الله حسن نصر الله اعترف في نيسان بأن احد الموقوفين في مصر ويدعى محمد يوسف منصور ومعروف باسم سامي شهاب هو عضو في حزب الله وكان يقوم بـ عمل لوجستي "لمساعدة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في مواجهة اسرائيل، وليس للقيام بنشاطات تستهدف امن مصر".

وإدى اعتقال هذه الخلية المفترضة في نيسان الى تأجيج التوترات بين مصر، الدولة ذات

ارهابية فان هذا لا يهمني".

وفقا لقرار الاتهام العلن، فان كل المتهمين الفلسطينيين كانوا يعيشون في مدينة العريش المصرية القريبة من الحدود بين مصر وقطاع غزة.

كما ان لائحة الاتهام تتضمن عددا من المصريين المقيمين في مدينة بورسعيد الواقعة على قناة السويس.

ويحسب محاضر التحقيقات، التي نشرت صحيفة "المصري اليوم" المستقلة مقتطفات منها اخيرا، فان بعض المتهمين اعترفوا بانهم خططوا للقيام بعمليات رصد لحركة النقل في قناة السويس، ان كانوا يفكرون في القيام بعمليات ضد سفن اسرائيلية لدي مرورها في هذا المر الملاحي ولكنهم صرفوا النظر عن

بريطانيا تعبر عن استيائها من طريقة استقبال المقرحي في ليبيا

التايمز في افتتاحيتها ان "قرار الافراج عن الرجل الذي ادين في اعداء لوكربي اتخذ بعد تفكير وبمبادرة عطف ولكنه قرار خاطئ رغم ذلك". وأضافت ان "الافراج عن السجناء لاسباب انسانية اورد بالتاكيد. لكن ليس كل السجناء يستحقون الموافقة على طلب في هذا الاتجاه، وجريمة المقرحي كبيرة الى درجة انه يجب ان يعرض الايام الباقية من حياته في السجن". وأضافت ان "الافراج عن السجناء لاسباب انسانية اورد بالتاكيد. لكن ليس كل السجناء يستحقون الموافقة على طلب في هذا الاتجاه، وجريمة المقرحي كبيرة الى درجة انه يجب ان يعرض الايام الباقية من حياته في السجن". وأضافت ان "الافراج عن السجناء لاسباب انسانية اورد بالتاكيد. لكن ليس كل السجناء يستحقون الموافقة على طلب في هذا الاتجاه، وجريمة المقرحي كبيرة الى درجة انه يجب ان يعرض الايام الباقية من حياته في السجن".

من جانبها، كتبت صحيفة "ديلي ميل" ان اطلاق سراح المقرحي لن يسمح بالرد على التساؤلات عن مسؤوليته او مشاركة اشخاص آخرين في الاعتداء، موضحا ان عائلات الضحايا "لن تعرف الحقيقة ابدا". واتهمت الصحف رئيس الوزراء غوردن براون بأنه لم يفعل شيئا للاعتراض على قرار اسكتلندا في نظرة العالم الى عودة ليبيا الى اسرة الامم المتحضرة. الا ان ميللياند رفض ان يعبر عن موقف لندن من قرار وزير العدل الاسكتلندي كيني ماك اسكيل الافراج عن المقرحي. وقال "لم يكن من الواجب ان تتدخل في الملف من قبل ولن نتدخل الآن". والنظام القضائي الاسكتلندي منفصل عن النظام البريطاني لذلك تركت لندن للحكومة الاسكتلندية مسؤولية اارة هذا الملف. من جهة اخرى، اعتبرت الصحف البريطانية امس قرار الافراج عن المقرحي "خيانة للعدل". وكتبت صحيفة

مقتل ٩ اشخاص بتبادل القصف القرصنة الصوماليون "يؤجلون" نشاطاتهم بسبب الامطار الموسمية

الذي يتمركز في مرفأ هرايرهر (وسط) "تريد طبعيا السطو على عدد اكبر من السفن وكسب المزيد من المال. لم اكسب الماضي سوى ٩ الاف دولار، تأمل اكثر".

وإذا كانت القوات البحرية الاجنبية عززت دورياتها فان القرصنة كفيوا اساليهم، وفق ما قال نائب وزير الصيد في بوتلاند (في الصومال) عبد الوهاب عدي هريسي.

قال "اعتقد ان القرصنة سيعودون الى البحر قرابة منتصف شهر رمضان أخشى وقوع الكثير من الهجمات".

من جهة اخرى قتل تسعة اشخاص على الاقل وجرح عشرون آخرون الخميس في مقديشو جراء تبادل القصف بمدافع الهاون بين المتمردين الاسلاميين والقوات الحكومية وفقا لما افادت مصادر طبية وشهود عيان. وقد بدأ القصف بعد هجوم شبه المتمردون على مواقع للقوات الحكومية جنوب العاصمة بجسب المصادر عينها. وقال الشاهد العيان علي محمد حسن لوكالة فرانس برس ان خمسة اشخاص قتلوا في مطعم في حي سوق بكرة وجرح سبعة آخرون جراء القصف.

وقتل اربعة مدنيين في احياء اخرى من العاصمة جراء القصف. وقال ابراهيم معلم أحد سكان العاصمة "قتل شخصان في منزل قريب من منزلي في حي هرايرال. كل الناس خائفون من القصف لانه يصيب المناطق السكنية".

قابلة السواحل الصومالية لحماية السفن واعتقال القرصنة. وقال هانس تينو هانسن مدير مؤسسة ريسك انتلجنس للاستشارات ان الظروف المناخية هي السبب الاساسي في الانحسار المؤقت في اعمال القرصنة.

وإضافة هانسن لوكالة فرانس برس ان "هناك سببا آخر يأتي في مرتبة لاحقة وهو النجاح الذي حققته السفن الحربية المتعددة في خليج عدن. وبالنسبة لاسماعيل حاجي نور المسؤول عن مكافحة القرصنة في الحكومة الصومالية الانتقالية، فان الاجراءات التي اتخذت وتحديدا اشراك القادة المحليين والدينيين، اعطت نتائج وانعكست انخفاضاً في شعبية القرصنة. وقال "بدأ سكان السواحل يعون انهم (القرصنة) ليسوا ابطلا. وانهم لم يجلبوا سوى التضخم والدعارة والكحول".

وقد بدأت الخلافات تنشب بين القرصنة. وبحسب نور فانه "يوجد الآن تنافس بين المجموعات الخمس او الست الاساسية للقرصنة. وقال "اعتقد انهم اقل اتحادا من ذي قبل".

الا ان البحرية الاميركية حذرت من احتمال تصاعد اعمال القرصنة في الاسابيع المقبلة مع انتهاء الامطار الموسمية. واعلن القرصنة انفسهم انهم سيعاودون هجماتهم، وهم يستخدمون الغديات التي حصلوا عليها لاستغمارها في شراء معدات جديدة تفيدهم في اعمال القرصنة.

وقال القرصان احمد محمد عدي

فيروبي / الوكالات

سجلت اعمال القرصنة قبالة سواحل القرن الافريقي ادنى مستوياتها هذا الصيف بسبب الامطار الموسمية غير المؤاتية لارتياح البحر، الا ان القرصنة الصوماليين يستعدون لمعاودة نشاطاتهم ابتداء من آخر آب فور انتهاء موسم الامطار.

وكان الرئيس بوتفليقة يادر في ١٩٩٩ بارساء سياسة المصالحة الوطنية بهدف طي صفحة عقد من العنف الاسلامي خلف ١٥٠ الف قتيل وحسب ارقام رسمية.

وكان الرئيس بوتفليقة يادر في ١٩٩٩ بارساء سياسة المصالحة الوطنية بهدف طي صفحة عقد من العنف الاسلامي خلف ١٥٠ الف قتيل وحسب ارقام رسمية.

وكان الرئيس بوتفليقة يادر في ١٩٩٩ بارساء سياسة المصالحة الوطنية بهدف طي صفحة عقد من العنف الاسلامي خلف ١٥٠ الف قتيل وحسب ارقام رسمية.